

قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى  
على تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية  
دراسة تطبيقية

الدكتور

وائل محمد عبد الوهاب

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة دمياط

## قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية

د/ وائل محمد عبد الوهاب<sup>١</sup>

### الملخص

يهدف البحث إلى إيجاد دليل تطبيقي حول الميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى تجاه تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية ، ولقد اعتمد الباحث على المنهج (الاستقرائي) لدراسة ملائمة المعلومات المحاسبية القائمة على مفهوم الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المصرية المتداولة بالبورصة المصرية ، وبلغ حجم العينة ٣٦ شركة للفترة من ٢٠١١:٢٠١٦ وبلغ حجم المشاهدات ٢١٦ مشاهدة .

وأظهرت النتائج التطبيقية أن الدخل الشامل وعناصره الأخرى أكثر تقلباً من صافي الدخل التقليدي ، وأنه لا يوجد للدخل الشامل أو عناصره الأخرى أية ميزة تفاضلية سواء للتنبؤ بربحية السهم أو التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية عن صافي الدخل المحاسبي ، وذلك على الرغم من معنوية عناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية . وتوصل الباحث كذلك إلى أن عناصر الدخل الشامل الأخرى كان لها تأثير على تحسين القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ وبشكل خاص في ظل إدخال عامل نوع الصناعة وعامل إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى. وبناء على النتائج السابقة يوصي الباحث ، ضرورة قيام المنظمات المهنية والباحثين بمزيد من الدراسات حول التأثير التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى للجوانب الأخرى لخصائص المعلومات المحاسبية سواء المتعلقة بالتمثيل الصادق ؛ القابلية لفهم ؛ القابلية للمقارنة ؛ القابلية للتحقق ، وكذلك ، ضرورة قيام المنظمات المهنية بتطوير مفهوم الدخل الشامل وعناصره الأخرى بالمعايير والأطر المفاهيمية ، ليتضمن كل المكاسب والخسائر غير المحققة.

<sup>١</sup> استاذ المحاسبة المساعد- كلية التجارة - جامعة دمياط - ج.م.ع

## Abstract

Research aims to find a practical evidence about incremental advantage of comprehensive income and it's other elements to improve the qualitative characteristics of accounting information through improve relevance of accounting information , The researcher adopted the inductive approach to study the relevance of accounting information based on comprehensive income and it's other elements , the sample size is 36 company traded on Egyptian stock market during the period from 2011 :2016 with total observation 216 . The results showed that the comprehensive income and it's other elements more volatile than net income, and there is no incremental advantage of comprehensive income or it's other elements to predict EPS or operating cash flow, Although the significant of other comprehensive income elements for forecasting operating cash flow, and the results show also that the other comprehensive elements had an influence on improving explanatory power of the forecast model , especially in light of the type of industry factor and signal of other comprehensive elements . According to previous findings the searcher presented a set of recommendations like: the professional organizations and researchers should make further studies on the differential impact of comprehensive income and it's other elements for other aspects of accounting information quality like faithful representation; comparability; understandability ; verifiability , and also, the need for professional organizations to develop the concept of comprehensive income and it's other elements to include all unrealized gains and losses

أولاً : الإطار العام للبحث

١- المقدمة

يلعب قياس الأداء دوراً هاماً في صنع قرارات المستثمرين ، والقياس والتقارير عن أداء الشركات من من الأمور الهامة لتحسين أداء الشركات ، فالأداء يتم تعريفه بأنه "حالة القابلية للتنافس للمنظمة والتي تم الوصول إليها من خلال مستوى من الكفاءة والتي تؤكد وجودها المستقبلي بالأسواق" (FIRESCU & BONDUC, 2016) ، وكان صافي الدخل

ولفترات طويلة يمثل المؤشر الرئيسي للأداء المالي ، ولكن تغيرت الصورة حيث يرى البعض أن النتائج المحاسبية تتجه إلى الماضي ولا تكون قادرة على تعيين مستقبل الشركات ، فيرى البعض أن الدخل المحاسبي التقليدي يميل أن يفقد الفرصة لقياس الأداء المالي للشركات بسبب ظهور الدخل الشامل كنتيجة للتحويل من التقييم على أساس التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة ، والتخلي عن مفهوم الدخل من منظور تاريخي إلى مفهوم الأداء الذي يشمل المنظور المستقبلي للأداء (Firescu,2015) ، وبالتالي ظهرت أهمية أن تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة تنبؤية ، وظهر أهمية الدخل الشامل كمقياس بديل للدخل المحاسبي لتحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية ، ولكن أصبح هناك جدل كبير حول أولوية الدخل الشامل عن صافي الدخل بالممارسة العملية (Sajnog,2017) .

ومع ظهور أهمية التقرير عن الدخل الشامل - والذي يتضمن كل من صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى - ظهر جدل بين العديد من الباحثين وكذلك المنظمات المهنية حول بعض المشاكل المتعلقة بالدخل الشامل سواء فيما يتعلق بنماذج عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى ؛ المنفعة التفاضلية للدخل الشامل وعناصر الأخرى ؛ إعادة تدوير عناصر الدخل الشامل الأخرى ، فكانت عناصر الدخل الشامل الأخرى قبل عام ٢٠٠٧ يتم اعتبارها عناصر سينة "dirty components" ، بشكل متوافق مع علاقة الفائض السيئ "dirty surplus" بين الدخل والملكية ، بالتالي كان يتم عرضها فقط بقائمة التغير في حقوق الملكية ، ولكن منذ عام ٢٠٠٧ أصبح يتم عرض تلك العناصر "بقائمة الدخل من خلال إضافتها إلى الربح والخسارة من أجل الحصول على مقياس للأداء يسمى الدخل الشامل ، وهذا يتمشى مع " الفائض النظيف " بين الدخل والملكية (مدخل الحفاظ على راس المال) (Brief & Peasnell, 1996) .

وتعددت الدراسات التي تناولت تأثير شكل عرض عناصر الدخل الشامل على منفعة المعلومات المحاسبية وفائدة المستثمرين، فيرى البعض أن المستثمرين الأفراد يقوموا بترجيح الأهمية النسبية للمعلومات لصنع القرارات على حسب مكان التقرير عنها (Maines & McDaniel 2000) ، ويرى (Hirst & Hopkins,1998) أن شكل الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره يساعد المحللين في كشف إدارة المكاسب ، وأشار (Lee et al,2006) إلى أن شركات التأمين ذات الأداء المالي الضعيف أكثر احتمالاً للتقرير عن عناصر الدخل الشامل بقائمة حقوق الملكية ، وأشار (Chambers et al,2007) إلى وجود دليل محدود عن القيمة التفاضلية لعناصر الدخل الشامل عندما يتم

التقرير عنها من خلال قائمة الدخل ، وأن هناك محتوى معلوماتي كبير عندما يتم التقرير عنها بقائمة حقوق الملكية.

وكذلك الجدل الكبير بين الباحثين حول المنفعة والميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى في تقييم أداء الشركات ، فيرى (Chikashi,2013) أن الدخل الشامل أكثر منفعة من المكاسب الأخرى أو متغيرات التدفق النقدي في التنبؤ بعوائد السهم المستقبلية ، ويرى البعض أن الدخل الشامل يسمح لمستخدمي القوائم المالية من عمل إعادة تصنيف جيد وحساب التوقعات المستقبلية للمكاسب عنه في حالة صافي الدخل التقليدي (Venkatachalam, 1996) ، فتجاهل بعض القيم في حساب صافي الدخل التقليدي ممكن أن يؤدي إلى التلاعب بالنتائج المالية (Sajnog , 2017) ، ويرى (Firescu,2015) أن الدخل الشامل أكثر ملائمة من صافي الدخل لأنه يشمل كل من المكاسب والخسائر التي تم تسجيلها خلال السنة المالية ، سواء كانت محققة أو غير محققة ، بالإضافة إلى أنه يقوم على مقياس القيمة العادلة فيكون متوافق مع تباينات سوق المال ، ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن الدخل الشامل يمثل مدخل مجمع لتحديد الدخل ، مما يعطي فرصة لتحسين صنع القرارات من خلال تأكيد التنبؤ بالأداء المستقبلي ، لأنه يعكس العوامل الخارجية التي تؤثر على قيمة الشركة وليس فقط العوامل التشغيلية الداخلية (Goncharov&Hodgson ,2008).

في حين توصلت العديد من الدراسات التطبيقية إلى عدم وجود تحسن في ملائمة المعلومات المحاسبية المبنية على الدخل الشامل وأن مقياس صافي الدخل التقليدي ذو قيمة ملائمة أكبر من الدخل الشامل وعناصره الأخرى ، فيرى البعض أن إعادة تدوير عناصر الدخل الشامل الأخرى تمثل أحد المشاكل الرئيسية ومصدر للجدل ، فتدوير تلك العناصر من خلال تحويلها من عناصر غير محققة بحقوق الملكية إلى عناصر محققة بقائمة الدخل لا تخضع لمعايير حاكمة مما يجد من منفعة الدخل الشامل (Dhaliwal et al, 2000; Cahan et al, 1999) ، ويرون آخرون أن الدخل الشامل يتضمن على عدد من المكونات العابرة مما قد يحول دون صنع القرارات بشكل سليم (Tarca, 2006) ، كذلك يرى البعض أن الدخل الشامل يتضمن على عناصر دخيلة التي تقلل من إمكانية الكشف عن الأداء طويل الأجل (O'Hanlon & Pope 1999) ، ويرى آخرون أن الدخل الشامل أكثر تقلباً لأنه يرتبط بالأرباح والخسائر غير المحققة المبنية على القيمة العادلة المقدرة بسوق غير نشطة ، مما يزيد من المخاطر الخاصة بالشركة (Firescu&Bondoc,2016).

## ٢- مشكلة البحث

يتضح مما سبق أن زيادة التوجه نحو مقياس القيمة العادلة ترتب عليه ظهور أهمية عناصر الدخل الشامل الأخرى ، وقيام المنظمات المهنية - وفي المقدمة مجلسي معايير المحاسبة المالية والدولية - بإعطاء أولوية حول طريقة عرض الدخل الشامل وعناصره الأخرى بالقوائم المالية لتكون أكثر فائدة لمستخدمي تلك القوائم ، وفي ذات الوقت ظهر جدل كبير بين الباحثين حول ملائمة المعلومات المحاسبية القائمة على مفهوم الدخل الشامل ، والميزة التفاضلية لتلك المعلومات لتحقيق مزيد من الملائمة للمعلومات المحاسبية ، وبوجه خاص مع تضارب نتائج الدراسات التطبيقية حول تلك الميزة ، وبالتالي فهذه الدراسة تبحث عن توفير دليل تطبيقي حول منفعة الدخل الشامل من خلال اختبار القوة التنبؤية للتفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى عن صافي الدخل التقليدي للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية ، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل التالي : "هل الدخل الشامل وعناصره الأخرى ذات قوة تنبؤية تفاضلية عن عناصر صافي الدخل التقليدي ، مما يجعله أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ؟"

## ٣- أهمية البحث

استحوذ مفهوم الدخل الشامل على اهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية خلال الفترة الماضية وبوجه خاص فيما يتعلق بطرق العرض بالقوائم المالية وكذلك مشاكل إعادة تدوير عناصر الدخل الشامل الأخرى ، ومن منظور التكلفة - المنفعة ، كانت هناك ضرورة كبيرة لاختبار المنافع التفاضلية لتلك العناصر على جودة المعلومات المحاسبية واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وذلك من خلال اختبار التأثير التفاضلي لتلك العناصر على ملائمة المعلومات المحاسبية وقدرتها التنبؤية بالشركات المصرية ، وبوجه خاص في ظل حالة الجدل الكبيرة حول ملائمة / عدم ملائمة الدخل الشامل وعناصره الأخرى مقارنة بصافي الدخل التقليدي .

## ٤- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إيجاد دليل تطبيقي حول الميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى تجاه تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية - والتي تمثل أحد الخصائص الرئيسية

للمعلومات المحاسبية - مقارنة بصافي الدخل التقليدي ، ويتم تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- الوقوف على الميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى في التنبؤ بربحية السهم .  
- الوقوف على الميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى في التنبؤ بصافي التدفق التشغيلي .

- الوقوف على تأثير "توج الصناعة ؛ إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى ؛ طريقة عرض الدخل الشامل " كعوامل حاكمة للميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى في التنبؤ بربحية السهم وصافي التدفق التشغيلي .

٥- الخلفية النظرية لمفهوم الدخل الشامل (تطور مفاهيم الدخل والدخل الشامل وأساسه النظري)

يعتبر تقديم معلومات عن أداء الشركات من أهم أهداف القوائم المالية لمقابلة احتياجات نطاق واسع من المستخدمين في صنع قراراتهم الاقتصادية المتنوعة ، ففي حين يهتم المديرون بالأداء الكلي فإن المستثمرون يهتمون بالربحية عن الاستثمارات ويهتم الدائنون بسيولة الشركة (Firescu,2015) ، ويرى البعض أن هناك اختلاف بين مفهوم الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي (Basu,1997) ، فالدخل المحاسبي يتكون من صافي ربح الفترة المحاسبية التي يتم التقرير عنه بقائمة الدخل ، في حين الدخل الاقتصادي يعكس العائد السوقي محسوب على أساس سعر الأسهم ، ووفقا للنظام المحاسبي يمثل الربح مقياس للأداء أو أساس لحساب مقاييس معينة ، مثل العائد على الاستثمار أو ربحية السهم ، ويتم تحديد الربح من خلال بنود الإيراد والمصروف في ظل مفاهيم الحفاظ على رأس المال .

وفيما يتعلق بالمفهوم المحاسبي للدخل ، فإننا نجد ما يلي :

- الدخل يمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية تسجل خلال الفترة المحاسبية نتيجة تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو تخفيض للالتزامات التي تسبب زيادة حقوق الملكية .
  - المصروف هو النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية نتيجة تدفقات خارجية أو تخفيض للأصول أو زيادة في الالتزامات التي تسبب نقص بحقوق الملكية .
- ولقد قامت الأطر المفاهيمية بالتمييز بين مفهومي الإيراد والمكسب ، فالإيراد زيادة المنافع الاقتصادية الناتجة من النشاط الطبيعي للمنشأة ، في حين المكسب يعكس زيادة المنافع الاقتصادية الناتجة عن النشاط العرضي ، ويتم عرضه بصورة منفصلة بالقيمة الصافية دون أن تظهر في العلاقة بين الدخل والمصروف (Firescu,2015) ، وكذلك

التمييز بين مفهومي المصروف والخسارة ، حيث يمثل المصروف التضحية بالمنافع الاقتصادية نتيجة العمليات الرئيسية للمنشأة لتحقيق إيراد الفترة ، أما الخسارة تمثل التضحية بالمنافع الاقتصادية نتيجة العمليات العرضية ودون أن تساهم في تحقيق إيرادات أو مكاسب .

وتتسم الممارسة المحاسبية بوجود منهجين لقياس نتيجة الأعمال ، منهج الأصل / الالتزام أو ما يسمى بمنهج الميزانية ومنهج الدخل / المصروف أو ما يسمى بمنهج الإيراد والمصروف (FIRESCU & BONDOC,2016) ، فوفقاً لمنهج الميزانية يتم احتساب الربح بالتغير في صافي الأصول ، بينما وفقاً لمنهج الإيراد والمصروف فإن الربح يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، تلك المناهج المختلفة ، ترتب عليها مداخيل مختلفة لتسجيل الصفقات ، فمدخل الميزانية يقترح أن الصفقات يتم تسجيلها كإيراد أو مصرف لو أنها ليست أصل أو التزام ، بالتالي تفترض أن الدخل هو الحق المتبقي ، بينما مدخل الإيراد والمصروف يركز على التطبيق السليم لمبدأ المقابلة والتحفظ المحاسبي ، وعلى الرغم أن المعايير الأمريكية والدولية تفضل مدخل الميزانية ، ولكن مع الأزمة المالية عام ١٩٢٩ ظهرت عدة عيوب لهذا المدخل ساهم في زيادة الوعي بأهمية حساب الأرباح والخسائر (LeManh 2010) .

ويتم التمييز بين مفهومين للدخل بالنظام المحاسبي ، المفهوم الأول ، هو الدخل التشغيلي الحالي / الفائض غير النظيف ، والذي يتضمن الإيرادات والتكاليف المتكررة نتيجة للعمليات العادية أو المنتظمة يتم عكسه بقائمة الدخل ، بينما المكاسب والخسائر غير المنتظمة يتم تحميلها بشكل مباشر بالأرباح المحتجزة ، المفهوم الثاني ، هو الدخل الشامل / الفائض النظيف والذي يتضمن كل العناصر التي تتسبب في تغير حقوق الملكية باستثناء الصفقات مع الملاك ، لأنها ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاط الجاري للمنشأة (Dhaliwal, 1999; Pascan, 2010) .

ونظراً لأن الدخل المحاسبي التقليدي مبني على مجموعة من المبادئ مثل التكلفة التاريخية ؛ التحقق ؛ التحفظ ، فإن المكاسب غير المحققة لا يتم الاعتراف بها ، ولكن الصورة تغيرت كثيراً بعد زيادة الاعتماد على مقياس القيمة العادلة في التسعينات وبوجه خاص في تقييم أدوات الهندسة المالية والاستخدام الواسع للمشتقات المالية Xu & QI (2017) ، وأصبح مفهوم الدخل المحاسبي التقليدي غير قادر على عكس أداء الشركات بشكل كامل وموضوعي ، وانخفضت فائدة القرار لقائمة الدخل (Collins et al,1997) ، وبناء على ذلك ظهرت مشكلة المكاسب غير المحققة والاعتراف بها وكيفية عرضها



بالقوائم المالية ، حيث كان الشائع هو عرض تلك العناصر بقائمة التغير بحقوق الملكية باعتبارها ليست عناصر دخل ، وهو ما يتنافى مع نظرية Ohlson حول الفائض النظيف ( Ohlson , 1999 ) ، وذلك عندما بعض تغيرات القيمة يتم الاعتراف بها بشكل مباشر بحقوق الملكية في ظل نقص من الشفافية ( Smith & Reither,1996 ) ، لهذا السبب بدأت العديد من المنظمات المهنية في إصلاح قائمة الأداء الرئيسية من خلال تقديم معلومات عن الدخل الشامل ، والاهتمام بطرق الإفصاح عنه وكيفية تصنيفه ( Xu & QI,2017 ) .

ولقد ولدت فكرة الدخل الشامل بالولايات المتحدة بالقرن العشرين مع إصدار قائمة مفاهيم المحاسبة المالية "SFAC No.3 Elements of Financial Statements of Business Enterprises" ، وكان هناك العديد من أوجه الجدل حول هذا المفهوم ( Ferraro & Veltri 2012 ) ، فمفهوم الدخل الشامل نظرياً يعكس كل البنود الخاصة بالدخل ؛ المصروفات ؛ المكاسب ؛ الخسائر ، والتي تقيس قيمة حقوق الملكية ، ووفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٦ عام ١٩٨٥ تم تعريف عناصر الدخل الشامل الأخرى بأنها " التغير في حقوق الملكية للمنشأة خلال فترة ما نتيجة الصفقات والأحداث والظروف من مصادر بخلاف الملاك ( Pascan, 2010 ) ، بمعنى آخر عناصر الدخل الشامل الأخرى جزء من الدخل الشامل ولكن يتم استبعادها من صافي الدخل ، ويرى البعض أن الدخل الشامل هو الدخل الذي يتضمن كل من الماضي والحاضر ( النتيجة المحاسبية ) بالإضافة الى المستقبل ( المكاسب والخسائر المحتملة ) ( Victoria & Maria,2016 ) ، فمفهوم " الشمول " يعكس كل العناصر التي تؤثر على حجم راس المال خلال السنة المالية ، بخلاف الصفقات مع الملاك ( Firescu,2015 ) .

وعلى الرغم من أن عناصر الدخل الشامل الأخرى تم ذكرها بالمعايير المحاسبية ولكن غالباً ما تكون غير كاملة وتفتقد للوضوح ( Yen et al, 2007 ) ، وذلك نتيجة عدم وجود خطوط فاصلة بين العناصر التي يجب تضمينها بعناصر الدخل الشامل الأخرى وتلك التي يجب النظر لها كجزء من أداء الشركة ، بالإضافة لطريقة عرض عناصر الدخل الشامل بالقوائم المالية ( Kim,2016 ) .

وفي حين قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار المعيار رقم SFAS 130 عام ١٩٩٧ ، إلا أن الباحثين بدول الإتحاد الأوروبي وباقي الدول لم تعطي اهتمام بمفهوم الدخل الشامل وأهميته وطرق عرضه بالقوائم المالية إلا بالوقت الحديث ( Kubota ,2011; Takahashi, 2012; Saadi,2008)

ومع صدور المعيار الأمريكي FRS 130 عام ١٩٩٧ أصبح التقرير عن الدخل الشامل إلزامياً للشركات بالولايات المتحدة ، وفي يونيو ٢٠١١ ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية "Presentation of Comprehensive Income" (ASU 2011-05) ، والذي سمح للشركات بعرض عناصر الدخل الشامل الأخرى بطريقتين ، الأولى بقائمة واحدة مستمرة تتضمن كل من صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، والثانية بقائمتين منفصلتين ولكن متتاليتين أحدهما قائمة الدخل التقليدي و الأخرى قائمة الدخل الشامل .

ومع انفتاح الأسواق العالمية وأهمية توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لصنع القرارات ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير المعايير الدولية للاعتماد بصورة أساسية على مقياس القيمة العادلة والاعتراف الفوري بتغيرات الأسعار ، وكان هذا التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة نقطة تحول بالنظام المحاسبي وتأكيد أهمية مفهوم الدخل الشامل ، فمن المنظور الدولي فإن عناصر الدخل الشامل الأخرى كان يتم النظر إليها قبل عام ٢٠٠٧ باعتبارها عناصر سينة أو غير نظيفة "dirty components" ، وتمشياً مع الهدف الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية نحو زيادة فائدة منفعة القرار للقوائم المالية من خلال تحسين القوة التنبؤية لأرقام الدخل ، أو ما يسمى "جودة المكاسب" (Dechow & Schrand, 2004) نقلا عن (Pronobis & Zülch, 2011) ، ظهرت أهمية مراجعة المعيار الدولي رقم ١<sup>٢</sup> ، وإجراء تعديلات متعلقة بالتقرير عن الأداء ، وأكد المعيار الدولي رقم ١ المنقح لعام ٢٠٠٧ أن كل بنود الدخل والمصروفات المعترف بها بالفترة المحاسبية لابد من عكسها بقائمة واحدة للدخل الشامل أو البقاء على قائمتين من أجل الحصول على مقياس للأداء يسمى الدخل الشامل (مدخل الحفاظ على رأس المال) ، وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠٠٨ باقتراح عدم السماح بالتقرير عن الدخل الشامل بقائمة التغيرات بحقوق الملكية (IASB

<sup>٢</sup> مثل تعديلات ترجمة العملة (IAS 21.39[c]) إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع IAS 39.55[b]) ، الجزء الفعال من المكاسب والخسائر لأدوات التغطية لحوط التدفقات النقدية (IAS 39.95[a]) ، الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر لأدوات التحوط لصافي الاستثمارات في العمليات الخارجية (IAS 39.102) ، إعادة تقييم الأصول الثابتة (IAS 16.39) ، إعادة تقييم الأصول غير الملموسة (IAS 38.85) ، المكاسب والخسائر الاكتوارية لالتزامات المعاشات التقاعدية ذات الاستحقاق المحدد (IAS 19.93B)

(ED 2008) ، وبالتالي عدم السماح بقوائم منفصلة للمكاسب والخسائر غير المحققة والتي سمحت بمرونة التقرير عن تغيرات القيمة العادلة كأرباح أو فائض غير نظيف (Goncharov , Hodgson ,2008)

وعرف معيار المحاسبة المصري رقم ١ - المعدل لعام ٢٠١٦- الدخل الشامل الأخر بأنه " بنود الدخل والمصروفات ، بما في ذلك تسويات إعادة التبيوب والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر " ، على أن يتم إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل ، و يشتمل الدخل الشامل الأخر على البنود التالية :

-إعادة قياس نظم المزايا المحددة "مزايا العاملين"

- المكاسب والخسائر عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي .
- المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع .
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي .

ثانياً : الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

١- دراسات تناولت بدائل الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل بالقوائم المالية هدفت دراسة (فايد ، ٢٠٠٨) إلى دراسة الجوانب المختلفة لعملية التقرير عن الأداء المالي وضرورة تبني مفهوم الربح الشامل طبقاً لمحاسبة الفائض النظيف ، مع ضرورة عرض مكوناته وفقاً لمنهجية محددة ، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المصرية لمفهوم الدخل الشامل ، وضرورة التقرير عن تقييم الأداء بصورة مستقلة عن التقارير المتعلقة بالتغيرات في حقوق الملكية ، وعلى ضوء القائمة المبتدئة في مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية .

قامت دراسة (Cristofaro, Falzago,2014) بعمل تحليل على مدى ثلاثة سنوات للتقارير المالية لعدد ٦٧ شركة خدمية غير المالية بالبورصة الإيطالية بهدف تحديد تفضيلات الشركات لشكل التقرير عن الدخل الشامل وعناصره الأخرى ، وتوصلت الدراسة إلى تفضيل طريقة القائمتين خلال فترة الدراسة ، وأن هناك ارتباط منخفض بين شكل التقرير وثبات وإشارة وحجم عناصر الدخل الشامل الأخرى .

هدفت دراسة (Xu & QI ,2017) تأكيد فائدة معلومات الدخل الشامل لتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي ، حيث اختبرت الدراسة تأثير تغير نموذج العرض على ملائمة القيمة للدخل الشامل وعناصره الأخرى على عينة من الشركات الصينية للفترة من ٢٠٠٧ : ٢٠١٥ لعدد ٢٩٧٢ مشاهدة ، وتوصلت الدراسة أنه في ظل نموذج قائمة التغير في

حقوق الملكية لا يوجد ارتباط بين كل من الدخل الشامل وعناصره الأخرى مع القيمة ، أما في ظل نموذج قائمة الأداء فإن الدخل الشامل له قيمة ملائمة أعلى ، بينما استمرت عناصر الدخل الشامل الأخرى غير ملائمة .

وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن عرض الدخل الشامل بقائمة الدخل يمكن أن يحسن شفافية المعلومات المحاسبية لأنها تساعد المستخدمين من صنع قرارات تقييم سليمة وتزيد من ملائمة قيمة الدخل الشامل ، فتوصل (Xu & Zeng,2013) إلى أن عرض التغيير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع في قائمة الأداء أكثر ملائمة من عرضها بقائمة حقوق الملكية . وأن الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى بالإيضاحات ذو قيمة ملائمة أعلى من الإفصاح عنها بقائمة حقوق الملكية.

وتوصل (Schaberl & Victoravich,2015) إلى انخفاض القيمة الملائمة لعناصر الدخل الشامل الأخرى بالشركات التي قامت بالتقرير عن الدخل الشامل بقائمة الأداء بدلا من قائمة التغيير في حقوق الملكية ، في حين توصل (Chambers et al,2007) أن عناصر الدخل الشامل الأخرى أكثر ملائمة عندما يتم التقرير عنها بقائمة حقوق الملكية عنه بقائمة الدخل ، وتوصل (Mechelli & Cimini,2014) إلى أن المطالبة بإصدار قائمة عن الدخل الشامل لن يقدم تغيير معنوي بالقيمة الملائمة لكل من الدخل الشامل وعناصره الأخرى ، في حين يرى (Eaton et al, 2013) أن شكل العرض لن يكون ذو تأثير على سوق المال ، بسبب أن كل المعلومات المفصّل عنها في ظل كل الأشكال لن تؤثر على سعر السهم .

وتوصل (Ferraro, 2011) إلى أن أغلبية الشركات تفضل الإفصاح عن الدخل الشامل بقائمة منفصلة بعد تطبيق المعيار الدولي المعدل رقم ٧ عام ٢٠٠٧ ، وقامت دراسة (Shan & Dong,2012) باستقصاء خيارات التقرير عن الدخل الشامل بواسطة تحليل التقارير السنوية لعدد ٢٠٠ بنك تجاري يطبق SFAS ١٣٠ ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تفصح عن عناصر دخل شامل سلبية و خسائر معنوية لإعادة تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع تقوم بالإفصاح عن الدخل الشامل بقائمة حقوق الملكية.

قامت دراسة (Cimini,2013) باستقصاء المشاكل المتعلقة بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل بكل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، وتم التطبيق على عدد ٦٠٠ شركة مسجلة للفترة من ٢٠٠٩ : ٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة أنه لا يوجد أي ارتباط بين حجم أو إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى وبين اختيار طريقة التقرير عن عناصر الدخل

الشامل بالشركات الأوروبية ، وأن صافي الدخل والدخل الشامل المفصح عنه بعينة الدراسة بينهما اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية .

توصلت دراسة (Du, et al, 2015) أن مستخدمي القوائم المالية يستخدموا معلومات عناصر الدخل الشامل الأخرى بشكل مختلف حسب طريقة وشكل العرض حتى بعد ASU-2011 ، بالتالي يكون من الأهمية لمستخدمي القوائم المالية اختبار كيف تقوم الشركات بعرض عناصر الدخل الشامل الأخرى بعد ASU-2011 .

هدف (Kim,2016) بتقديم دليل عما إذا كان عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى بعد ASU 2011-05 من خلال بديلين للعرض يدعم الرأي الأولي لمجلس معايير المحاسبة المالية والخاص بوجود قائمة واحدة مستمرة ، وقامت الدراسة بالتطبيق على ٥٠٠ شركة ، وتوصلت إلى أن ٩٢% من الشركات تقوم بعرض الدخل الشامل بقائمتين منفصلتين بعد تطبيق ASU-2011 مقابل ٩٤% تقوم بالعرض بقائمة التغيرات بحقوق الملكية قبل التطبيق ، وأن العرض من خلال قائمة واحدة مستمرة يخلق حالة من التشويش لمستخدمي القوائم المالية ، وهو مالا يتوافق مع الموقف الأولي للمجلس ، وتوصلت الدراسة كذلك أن أشكال العرض لا ترتبط مع صناعات معينة أو إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى.

قامت دراسة (Shi , 2017) باستقصاء حول ما إذا كان التغيير في عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى في ظل ASU-2011 - سواء من خلال قائمة واحدة مستمرة أو قائمتين منفصلتين - حقق هدف مجلس معايير المحاسبة المالية في تحسين شفافية التقرير المالي ، واعتمدت الدراسة على عينة من ٥٠٠ شركة من خلال S&P 500 Index للفترة من ٢٠١٠ : ٢٠١٣ ، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى في ظل ASU-2011 يزيد من الرقابة ويحد من تجانس الدخل ويزيد بشكل معنوي القيمة الملائمة لصافي الدخل ، مما يحسن من جودة التقرير المالي

ثانيا : دراسات اهتمت بالقيمة الملائمة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى. اهتمت العديد من الدراسات التي بملائمة القيمة للدخل الشامل ، فلقد توصل (Hunton et al,2006) إلى أن الإفصاح عن تغيرات قيمة الأوراق المالية بقائمة الدخل يمكنه أن يؤكد شفافية تلك المعلومات بسبب أنه يقلل حساسية المديرين من الدخول في إدارة المكاسب ، ويؤكد البعض بأن المكاسب والخسائر غير المحققة للاستثمارات المتاحة للبيع أو الاستثمارات المالية قصيرة الأجل ترتبط مع تغيرات الأسعار أو العوائد غير الطبيعية (Kanagaretnam et al,2006) ، وتوصل (Choi et

(al,2007) إلى أولوية الدخل الشامل للتنبؤ بصافي الدخل ، على الرغم من عدم معنوية عناصر الدخل الشامل الأخرى للتنبؤ بصافي الدخل ، ويرى (Kiridaran , 2009) إلى وجود قوة تنبؤية جيدة للدخل الشامل للفترة الحالية عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي الدخل للفترة القادمة وكذلك التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، على الجانب الأخرى يرى البعض ملائمة صافي الدخل التقليدي عن عناصر الدخل الشامل وبوجه خاص فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية ، فلقد توصل (Ohlson,1999) أن الدخل الشامل وما يتضمنه من عناصر أخرى ليس شرطاً ضرورياً لتقييم الأداء بشفافية ، فالعنصر الوحيد بالدخل الشامل الذي يؤدي إلى علاقة مباشرة مع حجم الدخل ومعدل المكاسب هو التعديلات على الأسهم بغرض البيع بالشركات الاستثمارية ، وتوصل (Wang et al.,2006 ; Goncharov & Hodgson,2008) أن صافي الدخل له قوة تنبؤية قوية عن الدخل الشامل ، في حين توصل (Zülch & Pronobis,2010) إلى عدم وجود دليل على أن الدخل الشامل أو عناصره الأخرى ذو قوة تنبؤية للأداء التشغيلي أكبر من صافي الدخل ، وأكد (Isidro et al.,2006) أنه لا توجد معلومات تفاضلية لعناصر الدخل الشامل ، وتوصلت دراسة (Dastgir & Velashani,2008) على عدم وجود دليل يدعم أفضلية الدخل الشامل عن صافي الدخل في للتنبؤ بعوائد وسعر السهم من.

قامت دراسة (Kanagaretnam et al,2006) بفحص منفعة التقرير عن الدخل الشامل بكندا ، وتحديد العلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وعوائد السهم وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، كذلك فحص القدرة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل ، وتوصلت الدراسة إلى أن المكونات الأربعة لعناصر الدخل الشامل الأخرى ذات قيمة ملائمة في توضيح عوائد السهم والقيمة السوقية ، وأن صافي الدخل ذو قدرة تنبؤية للأداء المستقبلي للشركة عن الدخل الشامل .

هدفت دراسة (Goncharov , Hodgson ,2008) إلى الوقوف على ملائمة معلومات عناصر الدخل الشامل من خلال استخدام بيانات ٥٦٧٠٠ شركة أوروبية من ١٦ دولة ، وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر الدخل الشامل الأخرى تقدم معلومات تفاضلية للمستثمرين - بسبب الأوراق المالية المتاحة للبيع - وتؤثر على قرارات المحللين الماليين ، وتوصلت كذلك إلى أن صافي الدخل التقليدي أكثر ملائمة من الدخل الشامل المجمع لتقدير التدفقات النقدية .

قامت دراسة (Dastgir, Velashani, 2008) باختبار دور الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركات بالاعتماد على عينة من الشركات المسجلة في بورصة طهران عن الفترة من 2001-2003 ، وتوصلت الدراسة أنه على الصعيد الكلي أو على مستوى الصناعة ، باستثناء صناعات الألبان والأسمت ، لا يمثل الدخل الشامل مقياس جيد لأداء الشركات . هدفت دراسة (Zülch & Pronobis, 2010) إلى اختبار القوة التنبؤية للدخل الشامل وعناصره الأخرى للشركات الألمانية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2007 : 1998 والتي تطبق المعايير الدولية ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل حول أن الدخل الشامل له قوة تنبؤية تزيد عن صافي الدخل ، وكذلك فشلت الدراسة لإيجاد قوة تنبؤية تفاضلية معنوية لعناصر الدخل الشامل الأخرى الإجمالية أو على مستوى العناصر ، في حين توصلت الدراسة إلى أن عناصر الدخل الشامل الأخرى لها قوة تنبؤية للفترات التالية لسنة التالية .

قامت دراسة (Kaewprapa & Ussahawanitchakit, 2011) بفحص تأثير التقرير عن الدخل الشامل على جودة صنع القرارات من خلال فائدة المعلومات المحاسبية ، وتوصلت الدراسة إلى عناصر الدخل الشامل الأخرى سيكون لها ارتباط موجب معنوي مع منفعة المعلومات المحاسبية .

تناول (Prauliniš , Bratka, 2012) التغيرات الحالية في إطار التنظيم المحاسبي والتي تسببت في تقديم الدخل الشامل كمقياس رئيسي للأداء ، وهدفت إلى تحديد العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي للشركات تم تحليله ، وتوصلت الدراسة إلى أن أولوية الدخل الشامل وعناصره عن صافي الدخل في التنبؤ بالأداء التشغيلي مازال محل خلاف . هدفت دراسة (فريجات ، ٢٠١٤) إلى معرفة ما إذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل يحقق شفافية إفصاح الشركات ويخفف من إدارة الأرباح ، وقامت الدراسة بالتطبيق على ١١ مصرف بالسوق المالي السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٨ : ٢٠١١ ، وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر الدخل الشامل لها تأثير معنوي في إدارة الأرباح ، ويرتبط الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح ، مما يحقق فهم أفضل لأداء الشركات .

تناولت دراسة (Firescu, 2015) الدخل الشامل من حيث المفهوم ؛ الحساب ؛ التقرير ؛ الملازمة ؛ علاقته بصافي الدخل ، من خلال منهجية تقوم على التحليل النقدي للأدبيات والأبحاث التطبيقية المتعلقة بالدخل الشامل ومردودة على التقرير المالي ، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من صافي الدخل والدخل الشامل ذو فائدة في قياس أداء الشركة ،

وأن هناك إيجابيات وسلبيات للدخل الشامل وكثيراً ما يميل الميزان لصالح صافي الدخل لاسيما فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية .

هدفت دراسة (FIRESU & BONDUC, 2016) إلى مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل في تعيين أداء الشركة ، باستخدام عينة من الشركات المسجلة في بورصة بوخارست التي تطبق المعايير الدولية خلال الفترة من ٢٠١٢ : ٢٠١٥ ، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل أكثر تقلب من صافي الدخل .

هدف (Bataineh & Rababah , 2016) إلى مقارنة مقدرة الدخل الشامل وصافي الدخل للتنبؤ بالأداء المستقبلي بالتطبيق على الشركات الصناعية بالأردن ، وتم التطبيق على ٢٩ شركة مسجلة بسوق عمان للأوراق المالية بالقطاع الصناعي خلال الفترة من ٢٠١١ : ٢٠١٥ ، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد من خلال برنامج SPSS ، وتوصلت الدراسة إلى أن صافي الدخل الحالي ذو قوة تنبؤية أكبر بالريخ المستقبلي من الدخل الشامل ، على الرغم من أن الدخل الشامل يتضمن على محتوى إخباري مفيد للمعلومات المستقبلية ولكن سيظل صافي الدخل ذو قوة تنبؤية أكبر .

توصل (Huang , 2016) من خلال بيانات تم تجميعها يدويا لعناصر الدخل الشامل الأخرى للفترة من ٢٠٠٦ : ٢٠٠٢ ، إلى أن التقلبات في عناصر الدخل الشامل الأخرى ترتبط إيجابياً مع أتعاب المراجعة وتوفر قوة تفسيرية إضافية هامة لأتعاب المراجعة علاوة على التقلب بصافي الدخل ، كذلك توصلت الدراسة أن تأثير التقلب في كل عنصر من عناصر الدخل الشامل الأخرى على أتعاب المراجعة يتسق مع التنبؤ بكيفية أنها قد تؤثر على الأرباح المستقبلية للشركة.

هدفت دراسة (CAO, 2017) باختبار ما إذا كان عرض المعلومات المحاسبية بقوائم مختلفة - بوجه خاص عرض الدخل الشامل وعناصره الأخرى - يؤثر على سلوك إدارة المكاسب ، بالتطبيق على قطاع البنوك خلال الفترة من ٢٠١٠ : ٢٠١٤ ، وتوصلت الدراسة أن هناك انخفاض كبير في إدارة المكاسب بالبنوك التي يجب عليها تبديل مكان التقرير عن الدخل الشامل وعناصره الأخرى ، مقارنة بمجموعة حاكمة من البنوك تستخدم بشكل إجباري قوائم الأداء بشكل مسبق للتطبيق الفعلي .

هدفت (Sajnog , 2017) إلى تقييم فائدة الدخل الشامل في التنبؤ بالمكاسب المستقبلية للبنوك ، وكان مجتمع الدراسة يتكون من البنوك المسجلة ببوصة وارسو عن الفترة من ٢٠٠٩ : ٢٠١٥ ، وتم استخدام تحليل الانحدار من خلال معامل الارتباط لسبيرمان ونماذج الانحدار ذو الاتجاهين ، وتوصلت الدراسة إلى تنوع منفعة الدخل



الشامل للتنبؤ بالمكاسب المستقبلية للبنوك ، وأكد معامل الارتباط لسبيرمان إلى وجود علاقة إيجابية بين الدخل الشامل ونسب العائد المستقبلية ، وأن هناك علاقة إيجابية بين الدخل الشامل والربحية المستقبلية للبنوك .

يتضح من عرض الدراسات السابقة أن هناك عدم توافق سواء حول طريقة عرض الدخل الشامل وعناصره الأخرى - سواء بشكل منفصل أو بقائمة حقوق الملكية أو بقائمتين متتاليتين - حتى بين المنظمات المهنية ذاتها ، وكذلك عدم التوافق الكبير حول القيمة الملائمة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى عن صافي الدخل ، مما يستوجب مزيد من الدراسة والتحليل وبوجه خاص بالبيئة المصرية وفي ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ، وبوجه خاص مع ندرة الدراسات باللغة العربية ، وسيقوم الباحث بالتركيز على القيمة الملائمة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى من خلال قيمته التفاضلية للتنبؤ بربحية السهم والتدفق النقدي التشغيلي ، وإضافة مجموعة من العوامل الحاكمة المقترحة لتلك العلاقة ، من خلال طرح الفروض التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى : "الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى أكثر تقلباً من صافي الدخل التقليدي" .

الفرضية الرئيسية الثانية : "لا يوجد هناك تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل وعناصره الأخرى عن صافي الدخل تجاه تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بربحية السهم" ، وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى : " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل عن صافي الدخل للتنبؤ بربحية السهم" .

الفرضية الفرعية الثانية : " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بربحية السهم" .

الفرضية الفرعية الثالثة "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للعوامل الحاكمة المقترحة تجاه الدور التفاضلي لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بربحية السهم" .

الفرضية الرئيسية الثالثة : "لا يوجد هناك تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى عن مفهوم صافي الدخل تجاه تحسين القيمة

الملائمة للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي " ، وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي " .

الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي " .

الفروض الفرعية الثالثة "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للعوامل الحاكمة المقترحة تجاه الدور التفاضلي لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي"

ثالثاً : نموذج ومتغيرات الدراسة

لقد اعتمد الباحث في قياس ملائمة قيمة الدخل الشامل وعناصره الأخرى من خلال قياس قدرتهما التنبؤية التفاضلية عن صافي الدخل لكل من ربحية السهم الأساسي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية ، وذلك يتكون نموذج الدراسة من جزئين :

الجزء الأول : يتمثل في القوة التنبؤية التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى ( متغير مستقل ) بربحية السهم ( متغير تابع ) ، والتي تعكسها المعادلات التالية :

$$EPS_{Y+1} = \alpha_1 + EPS_Y \dots \dots \dots (1)$$

$$EPS_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 CIPS_Y \dots \dots \dots (2)$$

$$EPS_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_Y + \alpha_2 OCIPS_Y \dots \dots \dots (3)$$

$$EPS_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_{Y\_CV} + \alpha_2 OCIPS_{Y\_CV} \dots \dots \dots (4)$$

حيث :

EPS : ربحية السهم الأساسي ( صافي الدخل بعد الضرائب / متوسط عدد الأسهم

المصدرة )

Y : السنة الحالية

CIPS : نصيب السهم من إجمالي الدخل الشامل ( إجمالي الدخل الشامل / متوسط عدد

الأسهم المصدرة)

OCIPS : نصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى ( عناصر الدخل الشامل

الأخرى / عدد الأسهم المصدرة)

CV : العوامل الحاكمة وتشمل شكل التقرير عن الدخل الشامل ؛ نوع الصناعة ؛ إشارة

الدخل الشامل.

الجزء الثاني : يتشمل في القوة التنبؤية التفاضلية لعناصر الدخل الشامل وعناصره الأخرى (متغير مستقل ) بصافي التدفق النقدي التشغيلي(متغير تابع ) ، والتي تعكسها المعادلات التالية

$$OCF_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 NI_Y \dots\dots\dots(1)$$

$$OCF_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 CI_Y \dots\dots\dots(2)$$

$$OCF_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 NI_Y + \alpha_2 OCI_Y \dots\dots\dots(3)$$

$$OCF_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 NI_{Y_{CV}} + \alpha_2 OCI_{Y_{CV}} \dots\dots\dots(4)$$

حيث :

Y : العام الحالي

OCF : صافي التدفق التشغيلي

CI : الدخل الشامل

NI : صافي الدخل

OCI : مجموع عناصر الدخل الشامل الأخرى

CV : العوامل الحاكمة وتشمل شكل التقرير عن الدخل الشامل ؛ نوع الصناعة ؛ إشارة الدخل الشامل

### رابعاً : منهجية البحث

١- المنهج العلمي : هذا البحث يمثل بحث كمي ، بسبب أنه مبني على تجميع البيانات من القوائم المالية ، الطرق الإحصائية ، وصياغة الفرضيات المنطقية ، ولقد اعتمد الباحث على المنهج (الاستقرائي) لدراسة ملائمة المعلومات المحاسبية القائمة على مفهوم الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، من خلال الوقوف على دليل تطبيقي حول منفعة الدخل الشامل ، من خلال اختبار القوة التنبؤية التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى عن صافي الدخل التقليدي ، حيث قام الباحث من خلال الإطار النظري للبحث بتناول مفهوم الدخل الشامل والخلفية النظرية لمفهوم الدخل الشامل وتطوره في ظل شيوع استخدام مفهوم القيمة العادلة ، ثم تناول الباحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالدخل الشامل ومشاكل عرضه بالقوائم المالية والجدل حول الدور التفاضلي لمفهوم الدخل الشامل وعناصره الأخرى تجاه ملائمة المعلومات المحاسبية والتي كانت أساس لصياغة فروض البحث ، ثم قام الباحث بالجزء التطبيقي بتجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث المستقلة والتابعة والحاكمة ثم استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل تلك البيانات واختبار فروض البحث للوصول لنتائج البحث .

٢- طريقة جمع البيانات: قام الباحث بتجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في : صافي الدخل بعد الضرائب ؛ متوسط عدد الأسهم المصدرة ؛ صافي التدفق النقدي التشغيلي ؛ عناصر الدخل الشامل الأخرى ؛ إجمالي الدخل الشامل ، وذلك بشكل يدوي من القوائم المالية ( قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية - قائمة الدخل الشامل - الإيضاحات المتممة ) لشركات العينة خلال فترة الدراسة .

٣- الأساليب الاحصائية: تم تحليل البيانات التي تم الحصول باستخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية المتوفرة ببرنامج SPSS ، وهي : Descriptive Statistics ; ANOVA ; Regression analysis

٤- مجتمع وعينة الدراسة : لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض ونظراً لطبيعة الدراسة فلقد قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة في الشركات المصرية المتداولة بالسوق الرئيسي بالبورصة المصرية والتي بلغ متوسط عددها خلال فترة الدراسة من ٢٠١١ : ٢٠١٦ عدد ٢٠٨ شركة ، ولقد بدأت الدراسة بعينة حجمها ٥٠ شركة من الشركات الأكثر نشاطا بالبورصة خلال فترة الدراسة ، وانتهت الدراسة بعدد ٣٦ شركة بعد استبعاد الشركات التي لم تتوافر بها البيانات عن متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة أو التي خرجت عن مقدرة الباحث للحصول على بيانات متغيرات الدراسة كاملة ، وبلغت عدد المشاهدات ٢١٦ مشاهدة وبوضوح الجدول رقم (١) عدد الشركات التي بدأت بها الدراسة وعدد الشركات التي تم استبعادها ، وتقسيم العينة حسب طبيعة النشاط .

جدول رقم (١) حجم عينة الدراسة وتصنيفها حسب النشاط

النشاط	حجم العينة التي بدأت بها الدراسة	عدد مفردات العينة التي تم استبعادها	حجم العينة التي خضعت للدراسة
بنوك	١٤	٣	١١
خدمات مالية بخلاف البنوك	١٤	٤	١٠
تجارية وخدمية	١٠	٣	٧
انتاجية	١٢	٤	٨
الإجمالي	٥٠	١٤	٣٦

المصدر : من إعداد الباحث

خامساً : تحليل البيانات واختبار الفروض

أ- اختبار الفرض الأول .

لاختبار الفرض الأول سيقوم الباحث بعمل تحليل ANOVA لمتغيرات صافي الدخل ؛  
الدخل الشامل ؛ عناصر الدخل الشامل الأخرى ، بالإضافة للتحليل الوصفي للمتغيرات  
الثلاثة كما بالجداول التالية .

جدول رقم ( ٢ ) ANOVA (ONEWAY NI CI BY OCI)

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
NI	Between Groups	2.556E20	202	1.265E18	95.235	.000
	Within Groups	1.727E17	13	1.329E16		
	Total	2.558E20	215			
CI	Between Groups	3.946E20	202	1.953E18	147.007	.000
	Within Groups	1.727E17	13	1.329E16		
	Total	3.947E20	215			

جدول رقم ( ٣ ) التحليل الوصفي Descriptive Statistics  
لمتغيرات صافي الدخل ؛ الدخل الشامل ؛ العناصر الأخرى

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
NI	216	-1.37E9	6.04E9	4.2734E8	1.09072E9
CI	216	-5.02E9	7.05E9	4.8314E8	1.35497E9
OCI	217	-3.65E9	5.21E9	55,323,75 0.6959	6.29184E8
Valid N (listwise)	216				

يتضح من الجدول رقم ( ٢ ) أن هناك فروق معنوية بين متوسطات كل من صافي  
الدخل المحاسبي وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، وكذلك بين إجمالي الدخل الشامل  
وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، وذلك باستخدام تحليل ANOVA لقياس معنوية الفروق  
بين المتوسطات ، ويتضح من الجدول رقم (٣) أن الانحراف المعياري لكل من صافي  
الدخل ؛ الدخل الشامل ؛ عناصر الدخل الشامل الأخرى كانت على التوالي 1.09 ، 1.35  
، 6.29 وهو ما يدل على وجود فروق معنوية بين متوسط قيمة عناصر الدخل الشامل  
الأخرى وبين مفردات القيم مقارنة بتلك الفروق لكل من متغيري صافي الدخل والدخل  
الشامل ، وهو ما يعني أن هناك تشتت كبير بقيم عناصر الدخل الشامل الأخرى ، ويرى  
الباحث أن ذلك قد يرجع بشكل كبير لطبيعة تلك العناصر والتي ترتبط بعوامل تتسم بالتقلب  
وعدم الاستقرار وبوجه خاص في ظل تقلبات البيئة الحالية ، فتلك العناصر تعتمد على  
مقياس القيمة العادلة ، والذي قد يتم تقدير قيمته بناء على نماذج رياضية في حالة عدم  
وجود سوق نشطة ، وكذلك التقلبات في أسعار الصرف وفروق العملة الأجنبية وغيرها من

العناصر التي قد تكون السبب الأكبر وراء تقلبات تلك القيمة . ويتضح كذلك أن الانحراف المعياري للدخل الشامل أكبر منه في حالة صافي الدخل ، مما يعني أنه أكثر تقلبا من صافي الدخل التقليدي ولكن بصورة أقل من تقلبات عناصر الدخل الشامل الأخرى ، ويرجع ذلك إلى مساهمة عناصر الدخل الشامل الأخرى في قيمة الدخل الشامل .  
يتضح مما سبق قبول الفرض الأول وهو "الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى أكثر تقلب من صافي الدخل التقليدي" .

ب- اختبار الفرض الثاني.

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء التحليلات التالية :

١- تحليل علاقة الانحدار بين متغير نصيب السهم من الأرباح للعام الحالي EPS ( متغير مستقل ) ومتغير ربحية السهم للعام القادم  $EPS_{Y+1}$  ( متغير تابع ) .

جدول رقم (٤) تحليل الانحدار بين نصيب السهم من صافي الدخل والتنبؤ

بربحية السهم

المتغير التابع / $EPS_{Y+1}$ :				المتغيرات المستقلة
B	مستوى المتنبؤ	(T) قيمه	BETA	
.323	.000	5.263	.367	ربحية السهم الأساسي EPS

معامل الارتباط المتعدد (R) .367 لا مستوى الدلالة الاحصائية %٥  
معامل التحديد المتعدد (R2) .135 معنوية (ف) صفر  
قيمة ف المحسوبة 27.7

جدول رقم (٥) تحليل الانحدار بين نصيب السهم من الدخل الشامل والتنبؤ

بربحية السهم

المتغير التابع / $ES_{Y+1}$ :				المتغيرات المستقلة
B	مستوى المعنوية	(T) قيمه	BETA	
.288	.000	5.110	.358	نصيب السهم من الدخل الشامل CIPS

معامل الارتباط المتعدد (R) .358 مستوى الدلالة الاحصائية %٥  
معامل التحديد المتعدد (R2) .128 معنوية (ف) صفر  
قيمة ف المحسوبة 26.1

يتضح من الجدولين السابقين عدم وجود ميزة تفاضلية لعناصر الدخل الشامل في التنبؤ بربحية السهم عن صافي الدخل التقليدي ، على الرغم أنه يتضح من قيمة B أن مساهمة صافي الدخل في التنبؤ بربحية السهم أكبر من مساهمة عناصر الدخل الشامل

ولكن بشكل محدود ، حيث يتضح ان قيمة B والتي تمثل مقدار التغير في ربحية السهم للعام القادم نتيجة التغير بنصيب السهم من صافي الدخل والدخل الشامل تساوي على التوالي 323، 288. على التوالي .

وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى وهي " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل عن صافي الدخل للتنبؤ بنصيب السهم من الأرباح.

٢- تحليل العلاقة بين كل ربحية السهم المستقبلية وبين نصيب السهم من صافي الدخل

ونصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى ، يتضح ما يلي :

جدول رقم (٥) تحليل الانحدار بين نصيب السهم من صافي الدخل

وعناصر الدخل الشامل الأخرى و التنبؤ بربحية السهم

المتغير التابع / $EPS_{t+1}$				المتغيرات المستقلة
B	مستوى المعنوية	قيمه (T)	BETA	
.325	.000	5.026	.368	ربحية السهم الأساسي EPS
-.018	.947	-.005	.005	نصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى OCIPS

معامل الارتباط المتعدد (R)	.367	مستوى الدلالة الاحصائية	٥%
معامل التحديد المتعدد (R2)	.135	معنوية (ف)	صفر
قيمة ف المحسوبة	13.775		

حيث يتضح من الجدول السابق أن نصيب السهم من صافي الدخل ذات معنوية للتنبؤ بربحية السهم بمعدل ميل 325. ، وكذلك عدم معنوية نصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى للتنبؤ بربحية السهم ، وهو ما يؤكد أنه لا توجد أية ميزة تفاضلية لعناصر الدخل الشامل الأخرى للتنبؤ بربحية السهم ، ولكن بالعكس صافي الدخل ذو قدرة تنبؤية أكبر بربحية السهم الأساسية ، ومع ذلك فكل العنصرين ساهما في التنبؤ بربحية السهم بمقدار ١٣،٥ % مما يعني أن هناك ٨٦،٥ % عوامل خارجة عن نطاق هذا النموذج ، وهو ما يعني أنه على الرغم من عدم معنوية عناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بربحية السهم ، فإن مساهمة صافي الدخل للتنبؤ بربحية السهم ضعيفة ، بالتالي لا توجد ميزة تفاضلية للدخل الشامل أو عناصر الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للتنبؤ بنصيب السهم من الأرباح .

بناء على ماسبق يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بنصيب السهم من الأرباح.

٣- تحليل تأثير العوامل الحاكمة على القدرة التنبؤية لكل من عناصر الدخل الشامل الأخرى وصافي الدخل بربحية السهم المستقبلية من خلال علاقة الانحدار رقم (٤) :

بالنموذج الأول

$$EPS_{Y+1} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_{Y\_CV} + \alpha_2 OCIPS_{Y\_CV} \dots \dots \dots (4)$$

حيث قام الباحث باستخدام ثلاثة عوامل حاكمة وهي نوع الصناعة ؛ إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى ؛ شكل التقرير عن عناصر الدخل الشامل الأخرى كما يلي :

( أ ) نوع الصناعة

يلخص الجدول رقم (٦) نتائج معادلات الانحدار للتنبؤ بربحية السهم ( المتغير التابع ) وكل من نصيب السهم من أرباح العام الحالي ونصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى (متغيرات مستقلة) ، بعد إدخال عامل نوع الصناعة ، والتي تمت على حسب تقسيم شركات العينة إلى أربعة قطاعات وهي : تجارية وخدمية ؛ بنوك ؛ خدمات مالية بخلاف البنوك ؛ صناعية .

جدول (٦) تحليل الانحدار لدور متغير نصيب السهم من صافي الدخل والعناصر الشاملة

الأخرى في التنبؤ بربحية السهم حسب نوع الصناعة

المتغيرات المستقلة															
المتغير التابع / EPS+1 :															
قيمة B				مستوى المتغيرة				قيمة T				BETA			
مالية أخرى	صناعية	بنوك	تجارية	مالية أخرى	صناعية	بنوك	تجارية	مالية أخرى	صناعية	بنوك	تجارية	مالية أخرى	صناعية	بنوك	تجارية
.654	.446	.882	.491	0	.047	0	0	4.684	2.057	8.303	3.692	4.684	.517	.814	.567
.567	-1.720	-760	.090	.006	.351	.025	-374	2.865	-945	-2.312	-901	.396	-238	-227	-129
ربحية السهم الأساسي EPS															
نصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى OCIPS															
معامل التحديد / الارتباط															
قيمة F / المعنوية															
11.161/0															
2.744/07															
34.898/0															
8.862															



وبمقارنة النتائج الواردة بالجدول السابق والنتائج الواردة بنموذج التنبؤ الأساسي بالجدول رقم (٥) يتضح أن نوع الصناعة يمثل أحد العوامل الحاكمة لعلاقة صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى بالتنبؤ بربحية السهم ، ففي قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك كان لعناصر الدخل الشامل الأخرى تأثير معنوي في التنبؤ بربحية السهم المستقبلية وهو ما يختلف عن نتائج النموذج الأصلي كما بالجدول رقم (٥) ، في حين أنه بالقطاعات التجارية والصناعية استمر التأثير غير المعنوي لعناصر الدخل الشامل الأخرى ، بالإضافة إلى أن زيادة معامل التحديد بقطاع البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك لتصبح 0.573 ، 0.322 على التوالي وهي أكبر من معامل التحديد بالنموذج الأصلي والتي كانت 0.135 ، والذي يعني أن صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى بالقطاعات المالية لها مساهمة كبيرة للتنبؤ بربحية السهم عن باقي القطاعات الأخرى.

ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى الاستخدام الواسع لمقياس القيمة العادلة بالقطاعات المالية وبوجه خاص تلك المتعلقة بتقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع والتي تمثل أحد العناصر الأساسية لعناصر الدخل الشامل الأخرى والتي قد تؤثر على صافي الدخل للأعوام القادمة عندما يتم تدوير مثل تلك العناصر . ويتضح كذلك من الجدول السابق أنه على الرغم من معنوية تأثير عناصر الدخل الشامل الأخرى للتنبؤ بربحية السهم المستقبلية بالقطاعات المالية ولكن مازالت هناك ميزة تفاضلية بسيطة لصافي الدخل ويتضح ذلك من خلال قيمة B والتي كانت بقطاع البنوك 0.882 ، 0.760 على التوالي وكانت بالقطاع المالي بخلاف البنوك 0.654 ، 0.567 على التوالي

#### (ب) إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى

يلخص الجدول رقم (٧) نتائج معادلات الانحدار للتنبؤ بربحية السهم ( المتغير التابع ) وكل من نصيب السهم من الأرباح للعام الحالي ونصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى كمتغيرات مستقلة ، بعد إدخال عامل إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى سواء كانت موجبه أو سالبة .



جدول (٨) تحليل الانحدار لدور متغيري نصيب السهم من صافي الدخل والعناصر الشاملة الأخرى في التنبؤ بربحية السهم حسب طريقة العرض

المتغير التابع / EPS+1								المتغيرات المستقلة
قيمة B		مستوى المعنوية		قيمة T		BETA		
منفصل	قائمة حقوق الملكية	منفصل	قائمة حقوق الملكية	منفصل	قائمة حقوق الملكية	منفصل	قائمة حقوق الملكية	
0.19	-393	.924	0	.029	5.018	.029	.435	
-0.056	-373	.903	.326	-.036	-.986	-.036	-.086	نصيب السهم من عناصر الدخل الشامل الأخرى OCIPS
						.004/.06	.159/.398	معامل التحديد / الارتباط
						.039/.96	14.324/0	قيمة F / المعنوية

يتضح من الجدول السابق أنه في ظل عرض الدخل الشامل بقائمة حقوق الملكية مازال لصافي الدخل قوة تنبؤية بربحية السهم المستقبلية ، في حين أنه في ظل التقرير المنفصل فلقد كان لصافي الدخل تأثير غير معنوي ، وهو ما يختلف عن نموذج التنبؤ الأساسي كما بالجدول رقم (٥) ، في حين أن عناصر الدخل الشامل الأخرى استمرت بدون معنوية في عملية التنبؤ سواء في ظل العرض بقائمة التغير في حقوق الملكية أو بقائمة منفصلة، وهو ما يتوافق مع نتائج النموذج الأساسي ، مما يعني أن طريقة عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى ليس ذات دلالة معنوية للتنبؤ بربحية السهم.

مما سبق يتضح أنه حتى في ظل العوامل الحاكمة - نوع الصناعة ؛ الإشارة ؛ شكل العرض - وعلى الرغم من التأثير المعنوي لعناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بربحية السهم في بعض الحالات ، إلا أن صافي الدخل مازال له الأفضلية في التنبؤ بربحية السهم . وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث الفرعي وهو "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للعوامل الحاكمة المقترحة لتحسين الدور التفاضلي لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بربحية السهم" .

بناء على الفروض الثلاثة الفرعية السابقة ، يرى الباحث أنه لا يوجد للدخل الشامل أو عناصره الأخرى أية ميزة تفاضلية للتنبؤ بربحية السهم ، حتى في ظل الحالات التي كانت فيها عناصر الدخل الشامل الأخرى ذو تأثير معنوي للتنبؤ بربحية السهم ، و كان لصافي

الدخل التأثير التفاضلي والقوة التنبؤية الأكبر ، على الرغم من تحسن القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ في ظل إدخال متغير عناصر الدخل الشامل الأخرى في العديد من الحالات ، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية "لا يوجد هناك تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى عن مفهوم صافي الدخل تجاه تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بربحية السهم " .

ج- اختبار الفرض الثالث: وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء التحليل التالي :

١- تحليل علاقة الانحدار بين متغيري صافي الدخل للعام الحالي NI ومتغير

إجمالي الدخل الشامل CI (كمغيرات مستقلة) وبين متغير صافي التدفق

التشغيلي للعام القادم OCF (كمتغير تابع) .

جدول رقم (٩) تحليل الانحدار بين صافي ربح الفترة والتنبؤ بصافي التدفق

التشغيلي

المتغير التابع / $OCF_{Y+1}$ :				المتغيرات المستقلة
B	مستوى المعنوية	قيمه (T)	BETA	
6.623	.000	11.147	.641	صافي الدخل NI

معامل الارتباط المتعدد (R) ..641 مستوى الدلالة الاحصائية % ٥

معامل التحديد المتعدد (R2) .411 معنوية (ف) صفر

قيمة ف المحسوبة 124.266

جدول رقم (١٠) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل للفترة و التنبؤ

بصافي التدفق التشغيلي

المتغير التابع / $OCF_{Y+1}$ :				المتغيرات المستقلة
B	مستوى المعنوية	قيمه (T)	BETA	
3.747	.000	7.318	.481	الدخل الشامل عن الفترة CI

معامل الارتباط المتعدد (R) .481 مستوى الدلالة الإحصائية % ٥

معامل التحديد المتعدد (R2) .231 معنوية (ف) صفر

قيمة ف المحسوبة 53.55

يتضح من الجدولين السابقين وجود علاقة معنوية لكلا المتغيرين في التنبؤ بقيمة صافي التدفق النقدي التشغيلي ، ولكن دون وجود ميزة تنبؤية تفاضلية لمتغير إجمالي الدخل التشغيلي عن صافي الدخل ، ولكن بالعكس فهناك قيمة تفاضلية لصافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق التشغيلي عن إجمالي الدخل الشامل ، حيث يتضح أن قيمة B لكلا المتغيرين على التوالي 6.623 ، 3.747 ، ويتضح كذلك أن معامل التحديد للنموذج

الأول 4.11. مقابل 2.31. للنموذج الثاني ، مما يدل على أن صافي الدخل يساهم بشكل أقوى من الدخل الشامل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي . وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى وهي " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي " .

٢- تحليل العلاقة بين مكونات الدخل الشامل - صافي الدخل و العناصر الأخرى -

كمتغيرات مستقلة وبين صافي التدفق التشغيلي كمتغير تابع ، كما يلي :

جدول رقم (١١) تحليل الانحدار لدور صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل

الأخرى في التنبؤ بصافي التدفق التشغيلي

المتغير التابع / $OCF_{t+1}$				المتغيرات المستقلة
B	مستوى المعنوية	قيمه (T)	BETA	
6.773	.000	11.342	.656	صافي الدخل NI
-1.399	.086	-1.728	-.1	عناصر الدخل الشامل الأخرى OCIP

معامل الارتباط المتعدد (R) .649 مستوى الدلالة الاحصائية ٥%  
 معامل التحديد المتعدد (R2) .421 معنوية (ف) صفر  
 قيمة ف المحسوبة 64,319

حيث يتضح من الجدول السابق أن صافي الدخل ذو قدرة تنبؤية أعلى من عناصر الدخل الشامل الأخرى ، وهذا يتضح من التأثير المعنوي لمتغير صافي الدخل في التنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي عند مستوى معنوية ٥% ، وعدم معنوية عناصر الدخل الشامل الأخرى عند نفس المستوى ، ولكنها معنوية عند مستوى ١٠% وهو مستوى مقبول محاسبياً ، وكذلك القيمة المطلقة للميل B تعكس التأثير التفاضلي لصافي الدخل في التنبؤ بصافي التدفق التشغيلي حيث بلغت 6.773 مقابل 1.399 لعناصر الدخل الشامل الأخرى . ويتضح تحسن مساهمة النموذج للتنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي عن النموذجين السابقين حيث أصبح قيمة B 4.21 مقابل 4.11 ، 2.31 للنموذجين السابقين .

بالتالي لا توجد ميزة تفاضلية لعناصر الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للتنبؤ بنصيب بصافي التدفق النقدي التشغيلي ، وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني " لا يوجد تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي " .



وبمقارنة النتائج الواردة بالجدول السابق بنتائج نموذج التنبؤ الأساسي كما بالجدول رقم (١١) يتضح اختلاف النتائج بعد إدخال نوع الصناعة بكاماً من القطاع التجاري والخدمي وكذلك قطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك حيث يتضح عدم معنوية كل من صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل في التنبؤ بصافي التدفقات النقدية التشغيلية بكاماً القطاعين وكذلك انخفاض قيمة معامل التحديد بكاماً القطاعين 0.082 ، 0.018. على التوالي عن معامل التحديد بالنموذج الأساسي بالجدول رقم (١١) والذي بلغ 0.421 ، في حين توافقت النتائج بالقطاع الصناعي وقطاع البنوك مع نتائج النموذج الأساسي قبل إدخال متغير الصناعة حيث يتضح معنوية متغير صافي الدخل وعدم معنوية متغير عناصر الدخل الشامل الأخرى عند مستوى ٥% ، ولكن زادت قيمة معامل التحديد بقطاع البنوك ليصبح 0.626. مما يعني مساهمة النموذج بالتنبؤ بالتدفقات المستقبلية ، نخلص مما سبق أن عناصر الدخل الشامل الأخرى ليست ذات قوة تنبؤية معنوية بصافي التدفق التشغيلي بالقطاعات الأربعة .

(ب) إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى.

يلخص الجدول رقم (١٣) نتائج معادلات الانحدار للتنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي ( المتغير التابع ) وكل من صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى (متغيرات مستقلة) ، بعد إدخال عامل إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى سواء كانت موجبه أو سالبة .

الجدول رقم (١٣) تحليل الانحدار لدور صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي حسب إشارة العناصر الأخرى

المتغيرات المستقلة							المتغير التابع / EPS+1 :			
BETA		قيمة T		مستوى المعنوية		قيمة B				
موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة			
0.839	0.727	15.34	9.425	0	0	16.19	8.987	صافي الدخل NI		
0.234	-0.184	2.357	2.391	0.02	0.02	2.974	4.107	عناصر الدخل الشامل الأخرى OCI		
0.703/0.839	0.622/0.789							معامل التحديد / الارتباط		
126.87	55.12							قيمة F		

يتضح من الجدول السابق أن إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى كانت ذات تأثير على معنوية كل من صافي الدخل عناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي ، وهو مالا يتوافق مع نتائج النموذج الأساسي قبل إدخال إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى كمتغير حاكم كما بالجدول رقم (١١) ، بالإضافة إلى زيادة القوة التفسيرية للنموذج حيث كانت قيمة معامل التحديد 622. في ظل الإشارة السالبة و 703. في ظل الإشارة الموجبة عما كان عليه بالنموذج الأساسي 421. ، وهو ما يؤكد أن إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى زادت من القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ ، وقد يرجع ذلك إلى أن تقلبات عناصر الدخل الشامل وتدوير جزء كبير من تلك العناصر بالسنوات التالية كان له تأثير على معنوية تلك العناصر في التنبؤ بالتدفق التشغيلي ، ولكن بعد استبعاد هذا التأثير من خلال الفصل بين العناصر الموجبة والسالبة اتضح وجود تأثير معنوي لها ، ولكن على الرغم من معنوية تأثير كلا المتغيرين في التنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي ، إلا ان صافي الدخل كان ذو قوة تنبؤية أكبر من عناصر الدخل الشامل الأخرى ، حيث بلغت قيمة B للعناصر السالبة والموجبة لمتغير صافي الدخل على التوالي 8.99 ، 16.19 مقابل 4.11 ، 2.97 لعناصر الدخل الشامل الأخرى

### ج) طريقة عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى

يلخص الجدول رقم(١٤) نتائج معادلات الانحدار للتنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي ( المتغير التابع ) وكل من صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى (متغيرات مستقلة) ، بعد إدخال طريقة عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى سواء بقائمة التغير في حقوق الملكية أو بقائمة منفصلة كمتغير حاكم .

الجدول رقم ( ١٤ ) تحليل الانحدار لدور صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي حسب عرض العناصر الأخرى

المتغير التابع / EPS+1 :								المتغيرات المستقلة
قيمة B		مستوى المعنوية		قيمة T		BETA		
مفصل تقرير	قائمة حقوق الملكية	مفصل تقرير	قائمة حقوق الملكية	مفصل تقرير	قائمة حقوق الملكية	مفصل تقرير	قائمة حقوق الملكية	صافي الدخل NI
1.666	12.820	0	0	4.498	16,407	.666	.808	



-2.213	-1.649	.192	.116	-1.347	-1.582	-2	-0.078	عناصر الدخل الشامل الأخرى OCI
						.537/ 733	.64/8	معامل التوحيد / الارتياح
						12.75 8	134.9 5	قيمة F / المعنوية

يتضح من الجدول السابق استمرار معنوية متغير صافي الدخل للتنبؤ بالتدفق النقدي التشغيلي في ظل العرض سواء بقائمة حقوق الملكية أو بقائمة منفصلة ، ولكن يتضح أنه في ظل قائمة حقوق الملكية كان لصافي الدخل قوة تفسيرية أكبر حيث كانت قيمة B 12.820 مقابل 1.666 في ظل القائمة المنفصلة ، وكذلك يتضح أنه لا يوجد لعناصر الدخل الشامل الأخرى أي تأثير معنوي في التنبؤ بصافي التدفق التشغيلي في ظل كلا الطريقتين ، وهو ما يتوافق مع نتائج النموذج الأساسي قبل إدخال طريقة العرض كمتغير حاكم كما بالجدول رقم (١١) ، ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع إلى أن المعايير المصرية لم تحدد ضرورة وجود قائمة منفصلة لعناصر الدخل الشامل إلا بعد عام ٢٠١٦ ، وبالتالي فمعظم الشركات كانت تقوم بالعرض من خلال قائمة حقوق الملكية ، مما ترتب عليه عدم اختلاف النتائج عن النموذج الأساسي.

بناء على ما سبق يتضح عدم وجود قوة تنبؤية تفاضلية لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية حتى بعد إدخال المتغيرات الحاكمة ، حتى في تلك الحالات التي ظهر فيها معنوية عناصر الدخل الشامل الأخرى للتنبؤ بالتدفقات التشغيلية . وبناء عليه يتم قبول الفرض الفرعي الثالث "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للعوامل الحاكمة المقترحة لتحسين الدور التفاضلي لعناصر الدخل الشامل الأخرى عن صافي الدخل للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي"

وبناء على الفروض الثلاثة الفرعية السابقة ، يرى الباحث أنه لا يوجد للدخل الشامل أو عناصره الأخرى ميزة تفاضلية للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي ، حتى في ظل الحالات التي كانت فيها عناصر الدخل الشامل الأخرى ذو تأثير معنوي للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، فكان لصافي الدخل التأثير التفاضلي والقوة التنبؤية الأكبر ، على الرغم من تحسن القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ في ظل إدخال متغير عناصر الدخل الشامل الأخرى في العديد من الحالات ، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة : "لا يوجد هناك تأثير تفاضلي ذو دلالة احصائية للدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخرى عن مفهوم صافي الدخل تجاه تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي " .

سادساً : النتائج والتوصيات

(أ) النتائج

١- هناك عدم توافق بين الباحثين وكذلك المنظمات المهنية حول طريقة عرض الدخل الشامل وعناصره الأخرى ، وكذلك عدم التوافق حول القيمة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى عن صافي الدخل في تحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية وتحسن المؤشرات المالية .

٢- هناك ندرة بالدراسات العربية حول الدخل الشامل وعناصره الأخرى والمشاكل ذات الصلة، سواء فيما يتعلق بالإفصاح عنه بالقوائم المالية؛ تدوير عناصر الدخل الشامل الأخرى ؛ تأثير الدخل الشامل وعناصره الأخرى في تقييم الشركات وتحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية .

٣- توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى مايلي :

- الدخل الشامل وعناصره الأخرى أكثر تقلب من صافي الدخل التقليدي ، وكانت عناصر الدخل الشامل الأخرى هي الأكثر تقلباً مقارنة بكل من صافي الدخل أو إجمالي الدخل الشامل ، ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع بشكل كبير لطبيعة تلك العناصر والتي ترتبط بعوامل تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار سواء نتيجة الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة أو تقلبات أسعار الصرف وفروق العملة الأجنبية وغيرها من العناصر .
- لا يوجد للدخل الشامل أو عناصره الأخرى أية ميزة تفاضلية للتنبؤ بربحية السهم ، حتى في ظل الحالات التي كانت فيها عناصر الدخل الشامل الأخرى ذو تأثير معنوي للتنبؤ بربحية السهم ، فكان لصافي الدخل التأثير التفاضلي والقوة التنبؤية الأكبر .
- كان لعناصر الدخل الشامل الأخرى تأثير معنوي في التنبؤ بربحية السهم ، في ظل قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك ؛ عناصر الدخل الشامل الأخرى السالبة ، وعلى الرغم من ذلك ، استمرت الميزة التفاضلية لصافي الدخل ، إلا أنه تم ملاحظة تحسن القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ بربحية السهم في ظل إدراج عناصر الدخل الشامل الأخرى ، ولم يكن لطريقة العرض أية تأثير على معنوية الدخل الشامل وعناصره الأخرى في التنبؤ بربحية السهم.

- على الرغم من معنوية كل من عناصر الدخل الشامل الأخرى وصافي الدخل في التنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي ، إلا أن الميزة التفاضلية في عملية التنبؤ كان في صالح صافي الدخل .
- كان لإدخال إشارة عناصر الدخل الشامل الأخرى كعامل حاكم تأثير في مستوى معنوية تلك العناصر في التنبؤ بصافي التدفق النقدي التشغيلي ، وتحسنت معه القوة التنبؤية للنموذج ، وعلى الرغم من عدم معنوية عناصر الدخل الشامل الأخرى في ظل إدخال نوع الصناعة وشكل العرض كعوامل حاکمة ، إلا أن القوة التنبؤية للنموذج تحسنت في ظل إدخال عامل شكل العرض عما كان عليه في ظل النموذج الأساسي .

#### ب) التوصيات

- ضرورة قيام المنظمات المهنية والباحثين بمزيد من الدراسات حول التأثير التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى لجوانب أخرى من خصائص المعلومات المحاسبية سواء المتعلقة بالتمثيل العادل ؛ القابلية للفهم ؛ القابلية للمقارنة ؛ القابلية للتحقق .
- ضرورة قيام المنظمات المهنية بوضع قواعد حاکمة وخطوط فاصلة حول المفاهيم المتعلقة بالدخل ، وبوجه خاص في ظل عدم وجود تعريف واضح للمكاسب والأداء في ظل الأطر المفاهيمية الحالية نتيجة الاعتماد على مدخل الميزانية ، والجدل الكبير حول الإيرادات والمصروفات التي تدرج بقائمة الدخل و تلك التي تدرج بعناصر الدخل الشامل الأخرى ، وكذلك المشاكل المتعلقة بتدوير عناصر الدخل الشامل الأخرى ، وما يرتبط بها من عمليات إدارة أرباح .
- ضرورة قيام المنظمات المهنية بتطوير مفهوم الدخل الشامل وعناصره الأخرى بالمعايير والأطر المفاهيمية ، ليتضمن كل المكاسب والخسائر غير المحققة والنتيجة عن عملية إعادة التقييم ، وبوجه خاص في ظل الاستخدام الواسع لمقياس القيمة العادلة ، فيرى الباحث أن كل المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة عملية إعادة التقييم - وبناءً على قواعد الاعتراف بالإيراد وفقاً للأطر المفاهيمية - يجب عدم الاعتراف بها بقائمة الدخل وتكون قابلة للتوزيع ، مع إمكانية عدم تحققها مستقبلاً ، على أن يتم إعادة تدوير تلك العناصر بعد تحققها مستقبلاً .

- ضرورة قيام الباحثين بمزيد من الدراسات حول المشاكل المتعلقة بالدخل الشامل وعناصره الأخرى ، وخاصة فيما يتعلق ببدايل الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره الأخرى ؛ إعادة تدوير عناصر الدخل الشامل ؛ مكونات عناصر الدخل الشامل الأخرى ؛ وإجراء مزيد من الدراسات التطبيقية على مختلف القطاعات بالسوق المصري حول مؤشرات الأداء المبنية على الدخل الشامل؟

### ج) مجالات البحث المستقبلية :

بناء على النتائج والتوصيات السابقة ، فهناك العديد من الفرص المستقبلية أمام الباحثين منها على سبيل المثال : تطوير مفهوم الدخل الشامل لاحتواء مشكلة إعادة التقييم لعناصر القوائم المالية ؛ إعادة تدوير عناصر الدخل الشامل كأداة لإدارة المكاسب ، دور عناصر الدخل الشامل الأخرى في تحسين جوانب جودة المعلومات المحاسبية .

### سابعاً : المراجع

- فايد ، متولي احمد السيد ، ٢٠٠٨ ، " مفهوم الدخل الشامل والتقرير عن الأداء المالي للشركات ، الواقع والاتجاهات واحتمالات التطوير على ضوء مجهودات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية" ، آفاق جديدة للدراسات التجارية ، م20 ، ع ٤&٣ ، ص ص ٣٤ : ٦٤ .

- فريحات ، محمد احمد جبر ، ٢٠١٤ ، " دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة امسيوط ، ج.م.ع ، ع٥٧ ، ص ص ١٢٥ : ١٤٠

- Basu S., 1997," The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings, Journal of Accounting & Economics,24(1),PP 3-37

- Bataineh A., Rababah A., 2016," Comprehensive Income and Net Income, Which is more powerful in predicting Future Performance ",International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences .6(2), pp. 114-120

- Brief R. P., Peasnell K.V.,1996 , " Clean Surplus: A Link Between Accounting and Finance",New York and London: Garland Publishing

- Cahan S. F., Courtenay S.M.,Gronewoller P.L., Upton D.R.,2000,"Value relevance of mandated comprehensive

income disclosure", *Journal of Business Finance and Accounting* 27 (9-10), PP1273-1300

- CAO Y., 2017, "Performance reporting of comprehensive income and earnings management", requirements for the degree of Doctor of philosophy, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)

- Chambers D., Linsmeier T., Shakespeare C., Sougiannis T., 2007, "An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income" *Review of Accounting Studies*, 12 (4), PP557-593.

- Chikashi T., 2013, "An Investigation of Comprehensive Income and Firm Performance: The Case of the Electric Appliances Industry of the Tokyo Stock Exchange, *Accounting and Finance Research*, 2(2), pp 29-35, [http:// www.sciedu.ca/afr](http://www.sciedu.ca/afr)

- Choi J., Das S., Zang, Y., 2007, "Comprehensive Income, Future Earnings and Market Mispricing, Working Paper, March -2007, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).

- Cimini R., 2013, "Reporting comprehensive income issues: empirical evidence from France, Germany and Italy", *Business and Management Sciences International Quarterly Review*, 4(1), PP1-19.

- Collins D.W., Maydew E.L., Weiss I.S., 1997, "Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years", *Journal of Accounting & Economics*, 24(1), PP39-67. Cristofaro T.D., Falzago B., 2014, "What trend for Comprehensive Income Presentation? Evidence from Italy", *International Journal of Accounting and Taxation*, 2(3), pp. 17-40 Dastgir M., Velashani A.S., 2008, "Comprehensive Income and Net Income as Measures of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect", *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 12, pp. 123-133.

- Dechow, P.M., Schrand, S. M., 2004, "Earnings Quality", [Charlotteville, www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)

- Dhaliwal D., Subramanyam K.R., Trezevant R., 1999, "Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?", *Journal of Accounting and Economics* 26 (1-3), PP43-67.

- Du N., Stevens K., McEnroe J., 2015, "The effects of comprehensive income on investors' judgments", *Accounting Research Journal*, 28(3), pp284-299.

- Eaton T., Easterday K., Rhodes M., 2013, "The presentation of other comprehensive income: FASB's recent and proposed changes" *The CPA Journal*, 83 (3), pp 32-35.

- Ferraro O., 2011, "Comprehensive Income in Italy: Reporting Preferences and Its Effects on Performance Indicators", *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 7(12), pp1315-1328.

- Ferraro O., 2012, "Comprehensive Income Disclosures: evidence from Italy", *Accounting & Taxation*, 4(2), PP65-76.

- Firescu V., Bondoc M. ,2016," The Relevance of Comprehensive Income Compared to Net Income for The Measurement and Presentation of Company Performance", pp1-12, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Goncharov I, Hodgson A.,2008, Comprehensive Income In Europe: Valuation, Prediction And Conservative Issues, pp1-3, <http://oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/1020081/1.pdf>.
- Hirst D. E., Hopkins P.E,1998,"Comprehensive income reporting and analysts' valuation judgments", Journal of Accounting Research, 36 (3),PP47-75.
- Firescu V., 2015,F Comprehensive income, new dimension in performance
  - measurement and reporting , Procedia Economics and Finance ,No.,20,PP 218 – 223
  - Huang H., Lin S., Raghunandan K., 2016,"The Volatility of Other Comprehensive Income and Audit Fees" , Accounting Horizons, 30(2), pp 195-210
  - Hunton J., Libby R., Mazza C.,2006," Financial reporting transparency and earnings management,The Accounting Review, 81(1), pp135-157.
  - Isidro H., O'Hanlon J.F., Young S.,2006,"Dirty surplus accounting flows and valuation errors", Abacus 42 (3-4),pp302-344.
  - Kaewprapa K., Ussahawanitchakit P., 2011, "Effects of comprehensive income reporting on decision making quality of listed companies in Thailand", European Journal of Management, 11, (4),p41
  - Kanagaretnam K., Mathieu R., Mohamed S., 2006," Usefulness of comprehensive income reporting in Canada: evidence from adoption of SFAS 130". McMaster University,[www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
  - Kim J.H.,2016," Presentation formats of other comprehensive income after accounting standards update 2011-05", Research in Accounting Regulation,28(2),PP 118-122
  - Kiridaran K., Robert M., Mohamed S., 2009," Usefulness of comprehensive income reporting in Canada", Journal of Accounting and Public Policy, 28(4), pp. 349-365
  - Kubota K., Suda K., Takehara H.,2011,"Information Content of Other ComprehensiveIncome and Net income: Evidence for Japanese Firms",Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 18(2),pp 145-168.
  - Lee Y.J., Petroni K.R., Shen M.,2006,"Cherry picking, disclosure quality, and
    - comprehensive income reporting choices: the case of property-liability insurers", Contemporary Accounting Research, 23 (3),PP655-692.

- LE MANH A., 2010 ,” Is comprehensive income required by IAS 1 relevant for users? A review of the literature”, ESCP Europe Working Paper, Available from: <[http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/49/45/11/PDF/Communication\\_Accounting\\_in\\_Europe\\_sept\\_09.pdf](http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/49/45/11/PDF/Communication_Accounting_in_Europe_sept_09.pdf)>.

- Maines L. A., McDaniel L. S., 2000,” Effects of comprehensive-income characteristics on nonprofessional investors' judgments: the role of financial statement presentation format”, *The Accounting Review* 75 (2),PP179-207.

- Mechelli A., Cimini R.,2014,” Is comprehensive income value relevant and does location matter? A European study”, *Accounting in Europe*, 11(1),pp 59-87.

- Ohlson J. A.,1995,” Earnings, book values, and dividends in equity valuation,” *Contemporary Accounting Research*”, 11 (2),pp661-687.

- Ohlson, J. ,1999,”On transitory earnings. Review of *Accounting Studies*, 4 (3-4),pp145-162.

- O'Hanlon J. F., Pope P.E,1999,”The value-relevance of UK dirty surplus accounting flows”, *British Accounting Review* 31 (4),PP459-482.

- Pascan I., 2010.,” A new measure of financial performance: the comprehensive income – opinions and debates”, *Applied Economics, Business and Development: conference proceedings of the 2nd international conference*. University of Sfax, Kantaoui, Sousse, Tunisia, pp. 189-191.

- Prauliņš A., Bratka V.,2012,” An Analysis of Comprehensive Income as A Measure of Company Financial Performance”, *Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives*,8(1),pp1-4

- Pronobis P., Zülch H., 2011,”The Predictive Power of Comprehensive Income and its Individual Components Under IFRS”, *Problems and Perspectives in Management (PPM)*,9(4),

- Saadi A.,2008, “Examining the Superiority of Comprehensive Income to net income as a Measure of Firm Performance”,*European Journal of Scientific Research*, 19(3),pp 469- 481.

- Sajnóg A.,2017,”The role of comprehensive income in predicting .

- banks' future earnings”,*Institute of Economic Research Working Papers No. 105/2017*,pp1-17.

- Shan J. , Dong M.,2012,”The Financial Determinants of Comprehensive Income Reporting: The Case of US Commercial Banks”, Accepted to the 35° EAA Annual Congress (Ljubljana, 9th -12th May 2012).

- Shi L., Wang P., Zhou N., 2017,;Enhanced Disclosure of

**Other Comprehensive Income and Increased Usefulness of Net Income: The implications of Accounting Standards Update 2011-05**, Research in Accounting Regulations, Forthcoming, WWW.SSRN.COM.

- Smith P. A., Reither C.L., 1996, "Comprehensive income and the effect of reporting it," *Financial Analysts Journal* 52 (6), PP14-19

- Schaberl P. D., Victoravich L. M., 2015, "Reporting location and the value relevance of accounting information: The case of other comprehensive income", *Advances in Accounting*, 31(2), pp239-246.

- Takahashi M., Wong L., 2012, "The usefulness of Other Comprehensive Income Items in Japan", Discussion Paper Series, Takasaki City University of Economics (Japan), pp 1-24.

- Tarca A., 2006, "Discussion of Isidro, O'Hanlon and Young", *Abacus*, 42 (3-4), 349-353.

- Venkatachalam M., 1996, "Value-relevance of banks' derivative disclosures", *Journal of Accounting and Economics*, (22), P327-355.

- Wang Y., Buijink W., Eken R., 2006, "The value relevance of dirty surplus accounting flows in the Netherlands", *The International Journal of Accounting*, 41, pp. 387-405 .

- Xu W., Qi M., 2017 "Presentation Pattern and the Value Relevance of Comprehensive Income- Evidence from China", *International Journal of Economics and Finance*, 9(6), P1-7

- Xu J. C., Zeng X. Y., 2013, "The Presentation Format of Comprehensive Income and the Value—Relevance of Fair Value", *Accounting Research*(1), pp 20-27.

- Yen A., Hirst D., Hopkins P., 200, A content analysis of the comprehensive income exposure draft comment letters, *Research in Accounting Regulation*, 19, PP 53–79.

- Zülch H., Pronobis P., 2010, "The predictive power of comprehensive income and its individual components under IFRS", HHL Arbeitspapier-HHL Working paper, No. 95. Leipzig: HHL – Leipzig Graduate School of Management, pp 1–35.